

## الفصل الثاني استجواب المتهم

تعريفه:

استجواب المتهم هو سماع أقواله ومناقشته فيما هو منسوب إليه من الوقائع وما يبينه من أوجه دفع التهمة عنه أو اعترافه بها، ودراسة ما يقربه ومطابقتها على ما وصل إليه التحقيق للوصول إلى حقيقة الواقعة ودرجة مسؤوليته فيها أو براءته منها<sup>(١)</sup>.

ويظهر بوضوح من التعريف الآنف الذكر بأن استجواب المتهم لم يعد وسيلة للحصول على اعتراف المتهم أو الحصول على بعض الأقوال التي يمكن اعتبارها كقرائن ضده في الإثبات فقط، بل في نفس الوقت أن استجواب المتهم أصبح ينظر إليه باعتباره وسيلة دفاع حيث يسمح له بأن يحاط علمًا بالتهمة المنسوبة إليه وبكل ما يتوفر ضده من قرائن وأدلة، ويتيح الفرصة أمامه لكي يدلي بالإيضاحات التي تساعد على إظهار براءته، فهو لم يعد إجراء لإثبات الجريمة على المتهم فقط كما كان سائدًا في القوانين الجنائية القديمة بل أخذ يهدف أيضًا للوصول إلى الحقيقة حيثما وجدت<sup>(٢)</sup>.

موقف المشرع العراقي من الاستجواب:

لقد أخذ المشرع العراقي بالاستجواب كأداء من إجراءات التحقيق وأوجب على حاكم التحقيق أو المحقق أن يستجوب المتهم خلال أربع وعشرين ساعة من حضوره

---

(١) انظر أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٢٨٨. ولم ينظر للاستجواب قديمًا إلا باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق يهدف فقط للحصول على اعتراف المتهم لإثبات التهمة ضده ولذلك نجد بأن المحققين قد استخدموا مختلف الوسائل بصرف النظر عن مشروعيتها كالتعذيب لكي يتوصلا إلى الغاية التي يبتغونها من المتهم.

انظر محمد سامي النبراي، استجواب المتهم، سنة ٦٨ - ٦٩، ص ١٢.

(٢) محمد سامي النبراي، المرجع السابق، ص ٩ - ١٢.

بعد التثبت من شخصيته وإحاطته علمًا بالجريمة المنسوبة إليه، ويدون أقواله بشأنها مع بيان ما لديه من أدلة لنفيها عنه وله أن يعيد استجواب المتهم فيما يراه لازمًا للاستجلاء.

ويجوز للمتهم أن يبدي أقواله في أي وقت بعد سماع أقوال أي شاهد وأن يناقشه أو يطلب استدعائه لهذا الغرض<sup>(١)</sup>.

### المتهم لا يحلف اليمين:

تنص المادة ١٢٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية في الفقرة (أ) على أنه «لا يحلف المتهم اليمين إلا إذا كان في مقام الشهادة على غيره من المتهمين» والسبب في ذلك حتى لا يكون إلزامه بحلف اليمين إكراهًا له على الاعتراف وهو أمر لا يقره القانون، أو يكون سببًا لكذبه باليمين وهي جريمة معاقب عليها.

### حرية المتهم في الإجابة على الأسئلة:

يتمتع المتهم بحرية كاملة في الإجابة عما يوجه إليه من قبل المحقق، فمن حقه أن يتمسك بالصمت إذا شاء، لأن الموقف يخضع كليًا لتقديره الخاص، ولا عقاب عليه إذا امتنع المتهم عن الإجابة على أي سؤال<sup>(٢)</sup>.

على أنه يلاحظ بأن امتناع المتهم عن الإجابة قد يكون في غير مصلحته، خاصة إذا كانت أدلة الاتهام متوفرة ضده، وبالتالي فإن امتناعه عن الإجابة معناه بقاء تلك الأدلة ضده.

---

(١) انظر المادة (١٢٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

(٢) وهذا ما ذهبت إليه المادة (١٢٦) في الفقرة (ب) والتي نصت على أنه لا يجبر المتهم على الإجابة على الأسئلة التي توجه إليه، وفي جميع الأحوال (لا يجوز استعمال أية وسيلة غير مشروعة للتأثير على المتهم للحصول على إقراره ويعتبر من الوسائل وسائل غير المشروعة إساءة المعاملة والتهديد بالإيذاء والإغراء والوعد والتأثير النفسي واستعمال المخدرات والمسكرات والعقاقير) انظر المادة (١٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية

علمًا بأن هناك بعض القوانين قد فرضت على المحقق بعد توجيه التهمة أن يحذر المتهم من أن له الحق في عدم الإجابة على الأسئلة الموجه إليه وذلك كالقانون الإنكليزي<sup>(١)</sup>.

### القواعد العامة في الاستجواب:

الاستجواب موهبة أصلاً ولكن هذه الموهبة تتعمق أكثر بالدراسة النظرية والممارسة العملية، ولكنه مع ذلك هناك قواعد عامة تعتبر مقدمة ضرورية لا غنى عنها بالنسبة للمحقق إذا أراد أن يسلك الطريق الصحيح للاستجواب للتوصل إلى أفضل النتائج الممكنة. وأهم هذه القواعد هي:

### أولاً: الدراسة الوافية لكل وقائع الجريمة بتفصيلاتها المختلفة:

إذ أن الجهل أو المعرفة غير الصحيحة ولو لواقعة بسيطة واحدة قد تؤدي إلى ضياع فرصاً كثيرة تحول دون التوصل لمعرفة الحقيقة فإذا لم يكن المحقق ملماً بجميع ظروف الواقعة، ودارساً لكل احتمالاتها فإن المتهم لا بد وأن يجد الثغرة التي ينفذ منها نتيجة لنقص معلومات المحقق حول الواقعة أو عدم الدقة فيها.

ولكي يتمكن المحقق من أن يسد جميع الطرق التي قد يسلكها المتهم يجب عليه أن يحيط بالقضية إحاطة السوار بالمعصم ويكون ذلك بمراجعة محاضر التحقيق جميعها ليتوصل من خلالها إلى الأمور الواجب سؤال المتهم عنها ومناقشته فيها ويمكن من أن يقارن بين إجابته وبين ما ظهر من القرائن والأدلة المحسوسة نتيجة الكشف على محل ارتكاب الجريمة وطريقة ارتكابها والأسباب الدافعة لها والآثار الناتجة عنها وأقوال

---

(١) والصورة التي يجري فيها التحذير في القانون الإنكليزي هي التالية «هل تريد أن تقول شيئاً عن التهمة؟ أنت غير ملزم بأن تقول أي شيء إلا إذا أردت ذلك، ولكن كل ما تقوله سوف يأخذ بصورة تحريرية وسوف يدلي به أثناء المحاكمة» إحسان الناصري، المرجع السابق، ص ١١٨.

الشهود وآراء الخبراء، وبذلك يستطيع أن يخرج مركز المتهم إذا لم يقرر الحقيقة<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: الدراسة الشاملة لشخصية المتهم من جوانبها المختلفة:

ويكون ذلك عن طريق الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عنه كالعائلة التي ينتمي إليها وعدد أفرادها ومركزها الاجتماعي والعمل الذي يزاوله أو عدمه والسوابق القضائية إن كان من أرباب السوابق<sup>(٢)</sup>

والسجون التي دخلها ومتى وأين التحق بالخدمة العسكرية وكل ما من شأنه أن يفصح عن شخصيته بشكل واضح.

إن هذه الدراسة الأولية لحياة المتهم مهمة جدًا حيث أنها تساعد المحقق على معرفة نوعية ونفسية الشخص الذي سوف يستجوب من قبله، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة سوف تجعل المحقق ينطلق من خلال نقاط ضعف معينة توصل إليها من خلال دراسة فإذا تبين للمتهم بأن المحقق لديه معلومات وافية عنه وعن الجريمة بوقائعها المختلفة فإنه ولا شك سوف يضطرب ويتيه وهذا من شأنه أن يجعل دفاعه أكثر صعوبة وبالتالي فإن استخراج الحقيقة من قبل المحقق تكون أكثر سهولة.

ثالثًا: السرعة في استجواب المتهم:

الأصل أن يجري استجواب المتهم بعد معرفته مباشرة بقدر الإمكان، إذ كلما مضى وقت على وقوع الجريمة كلما خف شعور المجرم بالإدانة نتيجة لإعادة تفكيره في المسؤولية والعقوبة التي قد تفرض عليها، وعليه فكلما استجوب المتهم مبكرًا كلما كانت النتائج

---

(١) انظر أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٢٩٥. محمود سامي البراوي، المرجع السابق، ص ٥٠٠. إحسان الناصري، المرجع السابق ص ١١٠، محمود التوني، المرجع السابق، ص ٣٣٩ - ٤٠٠.

(٢) يستطيع المحقق عن طريق دراسة سوابق المتهم أن يتوصل لمعرفة نوع الجرائم التي ارتكبها وأسلوبه في ارتكاب الجريمة والآلات والوسائل التي استعملها والوقوف على طريقة دفاعه عن نفسه إذ الملاحظ أن أسلوب دفاع المجرم عادة يلازم أسلوب إجرامه، انظر أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

أفضل، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن سرعة الاستجواب تساعد المتهم البريء أن يقدم وسائل دفاعه في وقت مبكر وتفنيد الأدلة القائمة ضده، حتى لا تستمر الأدلة قائمة ضده مما يؤدي إلى سوء سمعته وحرمانه من حريته، وهكذا يبدو بوضوح بأن سرعة الاستجواب تخدم مصلحة الاتهام وفي نفس الوقت مصلحة الدفاع<sup>(١)</sup>.

### القواعد التفصيلية في الاستجواب:

علاوة على القواعد الأساسية في الاستجواب التي لا يمكن إغفالها في كل استجواب هناك قواعد تفصيلية يجب هي الأخرى أن تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المحقق، وهذه القواعد تتعلق إما بالمحقق الذي يقوم بالاستجواب أو بمكان الاستجواب أو بالأسئلة المستعملة في الاستجواب، وهذا ما سنبحثه تباعاً فيما يلي:

أولاً: القواعد التي تتعلق بالمحقق الذي يقوم بالاستجواب:

هناك جملة قواعد على المحقق أن يراعيها عندما يقوم بعملية الاستجواب وهذه القواعد هي:

- ١ - الاستجواب يتعب من يقوم به، فإذا ما بدأ به المحقق ولم يكن مهيناً له من الناحيتين النفسية والجسمية فإن هذا يعني ببساطة أنه قد تنازل ابتداءً عن إمكانية نجاحه النهائي.
- ٢ - على المحقق أن يتمتع بالشجاعة والصبر والمرونة إذ أن العكس يقوي مركز المتهم ويكون زمام المبادرة بين يديه في توجيه الاستجواب خاصة إذا كان ممن اعتادوا أو احترفوا الإجرام.
- ٣ - يجب على المحقق أن يصغي باهتمام أثناء استجوابه للمتهم أي أن يكون مستمعاً من النوع الجيد وأن يتعد عن كل ما من شأنه أن يعطي المتهم الانطباع بعدم الاكتراب به.
- ٤ - ألا يظهر المحقق بمظهر الشخص الذي يهدف للحصول على الاعتراف فقط

(١) انظر محمد سامي النبراي، المرجع السابق، ص ٩٠، ٥٠١.

بل عليه أن يتخذ مظهر الشخص الذي ينبغي التوصل إلى معرفة الحقيقة.

٥ - إخفاء أدوات الكتابة والتسجيل بطريقة بحيث لا يقع عليها نظر المتهم وخاصة في بداية الجلسة، واجتناب إعطاء الانطباع بتسجيل كل ما يقوله حتى لا يذكره ذلك بخراجه موقفه والأهمية القانونية لتصريحاته.

٦ - اجتناب استعمال التعبيرات المؤثرة والشديدة الوقع ما أمكن وذلك «كالقتل» و«الاعتصاب». إلخ، ويفضل أن يستعمل المحقق بدلاً عنها تعابير أخف وطأة «كالحدث» و«إطلاق النار» إلخ. أن المعنى واحد ولكن النتيجة أقل تأثيراً على الشخص من الناحية النفسية خاصة إذا كان المستوجب امرأة أو شاباً يافعاً.

٧ - إن كسب ثقة المتهم مسألة مهمة لنجاح الاستجواب يستطيع المحقق عن طريقها أن يحصل على معلومات تفيد التحقيق. فعلى المحقق أن يعمل ما بإمكانه على تحطيم جدار عدم الثقة القائم بينه وبين المتهم كأن يجلس بقربه لكي يعطي الانطباع بأن ليس هناك من فاصل طبيعي بينهما أو أن يتركه يتكلم حتى عن مشاكله الخاصة لو شاء وهو يصغي إليه، وبهذه الطريقة تلغي الحواجز النفسية التي تفصل بينهما ويتحول موقف المتهم السلبي إلى موقف إيجابي متعاون مع التحقيق.

٨ - على المحقق أن يكون متنبهاً إلى المستجوب أثناء الإدلاء بأقواله مركزاً نظره عليه ليلحظ تعبيرات وجهه وتغيير لونه وحركات جسمه والانفعالات التي تبدو عليه.

٩ - ابتعاد المحقق عن وسائل العنف والتهديد أثناء الاستجواب إذ علاوة على أنه عمل لا إنساني قد يدفع المتهم للاعتراف تخلصاً من العذاب.

١٠ - عند تعدد المتهمين على المحقق أن يبدأ بأقلهم صلابة وأهمية في الحادث، فيبدأ باستجواب الحديث الإجرام وبصاحب الدور الكبير فيه وهكذا.. وبهذه الطريقة يستطيع المحقق أن يحصل على حقائق مفيدة من الأولين وبسهولة تساعده على مواجهة الآخرين.

١١ - على المحقق أن يستجوب كل شخص بمعزل عن الشخص الآخر عدا المواجهات التي يقتضيها التحقيق.

ومما تجدر ملاحظته بأن نجاح المحقق في الاستجواب يعتمد بالدرجة الأولى على مهارته في تقييم طبيعة شخصية المتهم والعوامل المحيطة به ونوع الجريمة وظروف ارتكابها وفي اختيار الأصول الاستجوابية التي تناسب مع كل حالة على حدة.

ثانيًا: مكان الاستجواب:

١ - يفضل إجراء الاستجواب في مكان الحادث كلما كان ممكناً، لأن هذا يجعل الجاني يعيش جو الجريمة وظروفها ويمكنه بالتالي من استعادة الصورة الحقيقية للحادث وهذا من شأنه أن يؤثر عليه نفسياً ويدفعه إلى أن يتكلم تلقائياً.

٢ - وفي حالة تعذر إجراء الاستجواب في مكان الجريمة فيستجوب المتهم في غرفة خاصة للاستجواب على أن تتوفر فيها بعض الشروط من حيث البساطة في أثاثها وخلوها من الأشياء التي تجلب النظر كالصور والتماثيل وكذلك من الألوان المثيرة وكذلك كاللون الأحمر مثلاً.

٣ - العمل على منع دخول الأشخاص إلى غرفة الاستجواب أثناء قيام المحقق بالاستجواب حتى لا يعطي المتهم فرصة ليعيد ترتيب دفاعه وتنظيم أقواله ليظل بها المحقق بعد أن اتضحت حقيقة موقفه . ومن ناحية ثانية أن اعترافات المتهم لا تتم عادة في وجود أشخاص آخرين إذ سوف يضطر المتهم إلى مراعاة اعتبارات معينة تؤثر في حرية إرادته، فوجود الأبوين والأقارب والأصدقاء قد يمنع المتهم من الكلام بصراحة.

ثالثًا: نوعية الأسئلة وكيفيةها في الاستجواب:

١ - يجب أن يبدأ الاستجواب ببعض الأسئلة عن الحالة المدنية (متزوج، أعزب، موظف، إلخ) ، والهدف من ذلك هو التأكد من شخصية المستجوب وفهم هذه الشخصية وتقديرها.

٢ - من المفضل ألا يفاجئ المحقق المتهم في بداية الاستجواب بالتهمة مباشرة حتى لا يسلك طريق المراوغة ويلتزم جانب الحذر في أجوبته لتضليل التحقيق.

٣ - يجب أن ترتب الأسئلة استنادًا إلى التسلسل التاريخي للوقائع التي تتكون منها الحادثة، وهذا من شأنه أن يجعل المتهم يتسلسل في موضوع الحادث وظروفه علاوة على أن المحقق سوف يلم بكل المراحل التي مرت بها الجريمة.

٤ - من المستحسن أن يبدأ الاستجواب بتوجيه الأسئلة التي تتعلق بموضوع الجريمة بصورة عامة، وبعد أن يثبت ذلك في المحضر يشرع المحقق بتوجيه الأسئلة التفصيلية التي تتعلق بدقائق الموضوع والتي لم تشرح شرحًا وافيًا من قبل المتهم. وفي جميع الأحوال يجب ترك المتهم يتكلم كما يشاء دون مقاطعة إلى أن ينتهي من أقواله حتى لا تشوش عليه أفكاره ولكي لا يعطي في نفس الوقت المجال ليعيد النظر فيما قاله.

٥ - يجب أن تكون الأسئلة قصيرة ومحددة وواضحة حتى يمكن إدراك المقصود منها بسهولة ولكي يمكن أيضًا الحصول على إجابة صريحة خالية من الإبهام بحيث لا يمكن تأويلها أو إعطاءها عدة معان وقطع الطريق على المتهم إذا أراد الرجوع فيها خاصة إذا كانت متضمنة إقرارات منه.

٦ - قد تكون أحيانًا إجابة المتهم على أسئلة المحقق بالسكوت المتعمد ففي هذه الحالة يجب على المحقق ألا يفقد السيطرة على نفسه، بل يجب تذكير المتهم بأنه ولو أن من حقه عدم الإجابة على الأسئلة المطروحة عليه، ولكنه في عدم إجابته عليها أنها يبرهن على أنه يخفي شيئًا معينًا، وإذا استمر المتهم في موقفه هذا وحاول أن يفلت من الاستجواب بالسكوت المتعمد، فيمكن للمحقق أن يصطاده بواسطة أسئلة عديمة الأهمية عاملاً، شيئًا فشيئًا على دفعه في الموضوع الذي يدور حوله الاستجواب، ولا يفلت من هذه المصيدة إلا المجرم المتمرس في جرمه.



٧ - على المحقق أن يجتنب توجيه الأسئلة الإيجابية<sup>(١)</sup>.

٨ - تدوين السؤال والجواب في المحضر<sup>(٢)</sup>.

أصول الاستجواب بالنسبة لفئات المتهمين المختلفة<sup>(٣)</sup>:

يمكن أن نقسم الأشخاص الذين قد يكونوا موضع استجواب إلى مجموعتين

رئيسيتين:

١ - أشخاص ذنبهم أكيد أو مفترض عقلياً.

٢ - أشخاص ذنبهم مشكوك فيه وغير أكيد.

إن أشخاص المجموعة الأولى يمكن أن يقسموا بدورهم إلى فئتين:

أ - المجرمون بالعاطفة.

ب - المجرمون المحترفون.

والآن نأتي على شرح كيفية استجواب كل فئة مع شيء من التفصيل.

أولاً - استجواب الأشخاص الذين ذنبهم أكيد أو مفترض عقلياً:

أ - المجرمون بالعاطفة:

أن خبر من يمثل هذه الفئة من المجرمين هم من يطلق عليهم «المجرمون بالصدفة»<sup>(٤)</sup>

أي أولئك الأشخاص الذين ارتكبوا جرائمهم في لحظة من الهياج والغضب

لنقص في السيطرة على أنفسهم، أن هذا النوع من المجرمين يختلف كلياً عن المجرمين

الذين يكون الإجرام حرفة لهم، يشعر المجرمون بالعاطفة عادة بالذنب نتيجة للجريمة

التي كانوا سبباً في وجودها، ضميرهم يؤنبهم وأعصابهم متوترة دائماً ولا يستطيعون

(١) انظر ص ١٠٠ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ١٠٠ من هذا الكتاب.

(٣) انظر

F.Ferracuti , op cit.PP.131 - 139

(٤) إن أول من أطلق هذا اللفظ على هذا النوع من المجرمين هو العلامة الجنائي الإيطالي أنريكو فري.

E.Ferri , Principi di Diritto Criminale, Torino 1928,PP.270 - 271.

حتى النوم أحياناً ويسيطر عليهم شعور نفسي بأنه لا يمكن مقاومة المحقق بمجرد أن يعلموا بقيام أدلة ضدهم فيسرعوا بالاعتراف لقلّة ثقتهم بأنفسهم<sup>(١)</sup>. وعليه فإن أسلوب الاستجواب يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الفعل المرتكب والصعوبات والظروف التي يمر بها الشخص نفسه.

على أنه يلاحظ بأن خوف هؤلاء الأشخاص من النتائج القانونية التي قد تترتب على اعترافهم يؤثر فيهم كعامل سلبي، بمعنى آخر أن الخوف من العقوبة قد يدفعهم إلى عدم الاعتراف، ومن ناحية أخرى فإن مضي الوقت الطويل على الجريمة يدفع في أحيان كثيرة هؤلاء الأشخاص إلى أن يكونوا أكثر حذرًا وانتباهًا أملاً في عدم التمكن من تسليط الضوء على الوقائع التي تثبت إدانتهم.

إن أسلوب الاستجواب الذي يجب أن يتبعه المحقق مع هذه الفئة من المتهمين هي أن يعدد المحقق في بداية الاستجواب جميع الوقائع والظروف بصورة كاملة.

وبعد أن يضع المحقق أمام المتهم كل الوقائع بصورة واضحة وجلية، ويبين له بأنه مقتنع كل الاقتناع بذنبه ومسؤوليته، عليه أن ينتبه في الوقت نفسه على تصرفات المتهم إذ أنها تساعد على كشف صدق المتهم أو كذبه: كجفاف الفم، وتفادي نظرات المحقق وارتعاش اليد ومحاولة تثبيتها، واللثمة، والعرق بشكل واضح، والحركة المتواصلة على الكرسي للبحث عن أفضل وضع للجلوس، والضرب على الأرض بالأرجل بصورة متواصلة، والضغط على اليدين واحتجاجة المتواصل بأنه بريء، واستشهاده بماضيه الشريف غير الملوث، واستعماله لجملة مثل «لا أتذكر جيداً» والقسم بالله تأكيداً لصحة أقواله، أن جميع هذه المظاهر ولو أنها لا تشير إلى الإدانة، إلا أنه يمكن للمحقق أن يذكر المتهم بها على أنها من العلامات التي تظهر عادة على الشخص الذي ينكر ويخفي قول الحقيقة.

(١) انظر محمد سامي النبراي، المرجع السابق، ص ٥١٤.

هذا وفي جميع الأحوال على المحقق أن يتوود مع المتهم كأن يقول له مثلاً بأن أي شخص لو كان في موقفه لكان قد تصرف وسلك نفس سلوكه، إن شعور المتهم بأن هناك من يشاركه واقعه المؤلم ويبرر له عمله الذي ارتكبه، يمكن أن يدفعه لأن يتضامن مع المحقق ولو على حساب اعترافه بالحقيقة، أن هذه الطريقة مجدية جداً خاصة بالنسبة لمرتكبي حوادث المرور، الذين يهربون من دون أن يقدموا المعونة الواجبة للضحية كنقلها إلى المستشفى مثلاً، فالقول للمتهم: «بأن الهروب في هذه الأحوال شيء طبيعي لأن التأثير الذي يتبع عنه اضطراب في التفكير من شأنه أن يدفع الشخص لأن يسلك سلوكاً لا يقره المنطق» أن هذا القول قد يجعل المتهم يرى أن لعمله ما يبرره، وهذه هي الخطوة الأولى نحو الاعتراف.

أما بالنسبة لمرتكبي الجرائم الجنسية، فمن المناسب أثناء استجوابهم العمل أحياناً عن التخفيف من شعور المتهم بالذنب ويكون ذلك عن طريق التقليل من أهمية النتائج الأخلاقية التي ترتبت على سلوكهم، فيمكن للمحقق أن يبين بأن هناك حالات أكثر خطورة من هذه الجريمة المرتكبة، وأن هذه الأعمال ليست بفريدة الوقوع، حتى أن المحقق كثيراً ما راودته نفسه لأن يسلك سلوكاً مماثلاً.

وهي المفيد أحياناً التعاطف مع المتهم وذلك عن طريق اتهام الضحية أو الشريك أو أي شخص آخر يمكن اعتباره، ولو من طرف بعيد، مسؤولاً عن الواقعة، لماذا؟ إن علم النفس الجنائي يعلمنا بأن كل مذنب يحاول، إلى حد كبير أن يبرر ذنبه أمام نفسه قبل أي شيء آخر، وأن مساعدته في هذا تعني ببساطة، جعله أقل تصلباً بالنسبة للاعتراف، فاتهم الضحية واعتبارها مسؤولة إلى حد ما عن سلوك المتهم يمكن أن يكون ذو أهمية بالغة خاصة بالنسبة لحالات الجرائم الجنسية.

إذ كثيراً ما تلاحظ الواقع بأن المتهم بجريمة جنسية يدين الضحية قائلاً بأنها وضعت في حالة نفسية معينة بحيث أرغمته على ارتكاب الفعل الجنسي، وبالتالي فإن ارتكابه لهذا الفعل جاء لأسباب خارجة عن إرادته.